

الاختبار : الفلسفة		الجمهورية التونسية وزارة التربية ♦♦♦ امتحان البكالوريا دورة جوان 2014
الشعبة : الآداب		
الضارب : 4	الحصة : 4 س	
دورة المراقبة		

يختار المترشح أحد المواضيع التالية

الموضوع الأول

قيل " إن واقع العولمة اليوم إيذان بنهاية الغيرية " .

حلل هذا الإقرار مبينا مدى وجاهته.

الموضوع الثاني

هل في تحقيق أوفر قدر من الرفاه ما يضمن أوفر حظ من السعادة ؟

الموضوع الثالث : تحليل نص

إنني أجدها قاعدة آثمة وجائرة تلك التي تخول لأغلبية شعب ما أن تقرّر ما تريد في شؤون الحكم، مع أنني ممن يعتقدون أن جميع السلطات تنبع من إرادة الأغلبية. فهل أكون بذلك متناقضا ؟ يوجد قانون عام لم تنفرد بتشريعها أغلبية هذا الشعب أو ذاك ولا حتى بتبنيها، وإنما شرعته أغلبية البشر. وأقصد بذلك قانون العدالة. فالعدالة ترسم حدود الحق بالنسبة إلى كل شعب، بحيث يصير مثل كل أمة كممثل هيئة تنوب عن المجتمع الكوني وتسهر على تطبيق العدالة بما هي قانونها. فهل ينبغي أن تفوق قوة الهيئة الممثلة للمجتمع قوة المجتمع نفسه الذي تُطبق عليه القوانين ؟ حسبي إذا ما رفضت الخضوع لقانون جائر أنني ما أنكرت مطلقا حق الأغلبية في القيادة؛ بل كل ما فعلته أنني جعلت سيادة الشعب تحتكم إلى سيادة الجنس البشري (...). وهل تزيد الأغلبية في مجموعها عن كونها فردا له آراء وله على الأكثر مصالح متعارضة مع فرد آخر ندعوه الأقلية؟ لكن إن قبلتم القول إنه يمكن لرجل واحد أن يُسرف في استعمال قوته المطلقة ضدّ خصومه، فلم لا تقبلون بهذا الحكم فيما يتعلق بالأغلبية؟ وهل يغيّر تكتل الرجال من حقيقة سجيّتهم ؟ أتراهم يكونون أكثر تحملا للصعاب بزيادة قوتهم ؟ هذا أمر لا يمكنني تصديقه؛ فإن كنت لا أرضى أن تكون لأحد مثلي اليد الطولى على كل شيء، فلن أقبل أبدا أن تكون يد الأغلبية على كل شيء أطول.

دي توكفيل - في الديمقراطية في أمريكا -

حلّل هذا النصّ في صيغة مقال فلسفيّ مستعينا بالأسئلة التالية :

- كيف تفهم شبهة التناقض التي أشار إليها الكاتب في مطلع النص ؟
- أية علاقة يقيمها الكاتب بين العدالة والسيادة ؟
- هل في نقد حكم الأغلبية إنكار للديمقراطية ؟
- ألا يُعدّ خضوع المجتمع لقانون كونيّ خرقا لسيادته ؟